



## أثر الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي وقطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة (2005-2021)

### The effect of bank credit on the gross domestic product and the foreign trade sector in Iraq the period (2005-2021)

أ.د. خالد حسين المرزوك      أ.م.د. ايهاب عبد السلام الحسن      الطالبة: زهراء قاسم حسين

**المستخلص :**

يهدف البحث إلى الوقوف على واقع وحقيقة الائتمان المصرفي ومن ثم تحليل الناتج المحلي الإجمالي وقطاع التجارة الخارجية في العراق ، وكذلك بيان أثر الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي وقطاع التجارة الخارجية في العراق . وتتمحور مشكلة البحث في بيان أثر الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي وقطاع التجارة الخارجية ؟ وأي من المتغيرين كان الأكثر تأثيراً بالائتمان المصرفي خلال مدة الدراسة (2005-2021) ، وينطلق البحث من فرضية مفادها كان للائتمان المصرفي دوراً إيجابياً أو سلبياً في الناتج المحلي الإجمالي وقطاع التجارة الخارجية ، ولغرض الوصول إلى منهجية البحث استخدمت الباحثة الأسلوب الوصفي التحليلي . وتم التوصل الى ان للائتمان المصرفي دور في غاية الأهمية وخاصة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتمويل قطاع التجارة الخارجية ، وان العلاقة بين الائتمان المصرفي و الناتج المحلي الإجمالي وقطاع التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات ) علاقة طردية ، فالزيادة في منح الائتمان المصرفي وعمليات الاقراض من قبل المصارف الى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي و تحفيز قطاع التجارة الخارجية .

### **المقدمة (Introduction)**

ويعتبر الائتمان المصرفي من المواضيع المهمة في دول العالم سواء كانت دول نامية او متقدمة ، نظرا لدوره في تمويل الأنشطة الاقتصادية بشكل عام و قطاع التجارة الخارجية بشكل خاص من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية ، كذلك يعد توفير الائتمان المصرفي من طرف الجهاز المصرفي لدعم المشاريع أو شركات الأعمال سواء برأس المال العامل (التشغيلي) أو رأس المال الثابت ، ويعد الائتمان عاملا محددًا ومؤشرا على الناتج المحلي الإجمالي و قطاع التجارة الخارجية والذي يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني ، وعلى العكس في حالة عدم توفر هذا



الدعم للمشاريع من طرف الجهاز المصرفي قد يعمل على تثبيط الاستثمار وبالتالي التأثير سلباً على الناتج المحلي الاجمالي و قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد ، وان عملية تحليل الائتمان المصرفي في العراق تجد ضرورتها نتيجة لطبيعة الواقع الاقتصادي الذي يتطلب المساهمة الفعالة للقطاع المصرفي في تمويل القطاعات الاقتصادية خاصة بعد الانفتاح الكبير الذي شهده الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة .

### **المبحث الاول: المنهجية العلمية للبحث**

#### **أولاً : أهمية البحث**

تتجلى أهمية البحث حول دراسة الإئتمان المصرفي في المصارف التجارية العراقية وتوسعي إلى تفسير أثر الإئتمان المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي وقطاع التجارة الخارجية من خلال تحليل العلاقة بين الإئتمان المصرفي و الناتج المحلي الاجمالي و قطاع التجارة الخارجية .

#### **ثانياً : مشكلة البحث**

تتلخص مشكلة البحث في الاجابة على السؤال التالي : ماهو أثر الإئتمان المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي و قطاع التجارة الخارجية في العراق خلال مدة البحث (2005-2021) ؟ وأي من المتغيرين كان أكثر تأثراً بالإئتمان المصرفي ؟

#### **ثالثاً : فرضية البحث**

ينطلق البحث من فرضية مفادها : (كان للإئتمان المصرفي في العراق أثراً إيجابياً أو سلبياً في الناتج المحلي الاجمالي وقطاع التجارة الخارجية في العراق خلال مدة البحث ) .

#### **رابعاً : هدف البحث**

يهدف البحث الى (الوقوف على واقع وحقيقة الإئتمان المصرفي في العراق ، تحليل الناتج المحلي الاجمالي و قطاع التجارة الخارجية ، وبيان أثر الإئتمان المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي و قطاع التجارة الخارجية في العراق خلال مدة الدراسة) .

#### **خامساً : حدود البحث**

- 1- **الحدود المكانية** : شمل البحث بيانات الإقتصاد العراقي وخاصة الإئتمان المصرفي و الناتج المحلي الاجمالي وقطاع التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات).
- 2- **الحدود الزمانية** : وتتمثل بالفترة الزمنية التي تناولها البحث وهي سبعة عشر عاماً من (2005) الى (2021) .



### سادساً : منهجية البحث

لتحقيق أهداف البحث ولإختبار ماجاء من فرضيات تم الإعتماد على المنهج الإستقرائي لدراسة الوقائع الكلية ومن خلال صياغة التحليل الإقتصادي بالإسلوب الوصفي والتحليلي .

### سابعاً : هيكلية البحث

من أجل قبول أو رفض فرضيات البحث ولتحقيق أهدافه فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الاول منه المنهجية العلمية للبحث، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه الى تحليل واقع الإئتمان المصرفي و الناتج المحلي الاجمالي وقطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة (2005-2021) ، أما المبحث الثالث فقد تم التطرق فيه إلى تحليل العلاقة بين الإئتمان المصرفي و الناتج المحلي الاجمالي و قطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة (2005-2021) ، وأختتم البحث بعدد من الإستنتاجات والتوصيات .

### المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي للإئتمان المصرفي و الناتج المحلي الاجمالي وقطاع التجارة الخارجية

#### أولاً : مفهوم الإئتمان المصرفي :

وتعددت المفاهيم التي تناولت الإئتمان المصرفي وبالإمكان التعرف على البعض منها ، فقد عُرّف الإئتمان المصرفي على إنه "القروض التي تمنحها البنوك التجارية لعملائها من أفراد ومؤسسات وبنوك أخرى ، ويمثل الإئتمان المصرفي أكثر مجالات الإستثمار جاذبية للبنوك نظراً لإرتفاع العوائد المتولدة عنه ، ويحمل هذا الإستثمار من جانب البنوك في طياته عن الفوائد المترتبة عليه في الوقت المحدد للقرض وهو البنك" (1) .

وأما بالنسبة للمفهوم الحديث للإئتمان "فهو علم وفن التعامل مع المخاطر وليس تجنبها ، وهذا يعني قيام إدارة الإئتمان بدراسة وتحديد وتحليل المخاطر المرتبطة بالمعاملة الإئتمانية بهدف الحد والتقليل من مخاطر الإئتمان لضمان إستمرارية الإئتمان والحد من التعثرات الإئتمانية" (2) .

فضلاً عن ذلك فقد عُرّف من المؤرخ والخبير الإقتصادي الإنكليزي (جورج دوغلاس هوار كول) (G.D.H.Cole) على أنه "القوة الشرائية غير المستمدة من الدخل ، وأنها هو قوة شرائية من قبل المؤسسات المالية إما بوصفها تعويضاً عن الدخول المعطلة للمودعين في البنوك أو كإضافة الى صافي المبلغ الإجمالي للقوة الشرائية ، وله أهمية كبيرة في الدول المتقدمة



خصوصاً من حيث تسوية جميع المعاملات الإقتصادية في تلك الدول عن طريق الإئتمان المصرفي وأدواته المستخدمة<sup>(3)</sup> .

ويُقصد بالإئتمان المصرفي في الدول التي تعتمد التخطيط الشامل لإقتصادياتها بأنه "العلاقات الإقتصادية ذات الشكل النقدي والتي تحدث عند إنتقال القيمة من شخص أو مشروعات أو دول معينة إلى آخرين وذلك لإستخدامها المؤقت بالسداد الإجباري مع دفع فائدة نظير ذلك ، ويتخذ الإئتمان أشكال متعددة منها القروض بالدرجة الأولى والتسهيلات الإئتمانية والمساهمات في المشاريع الصناعية وكذلك فتح الإعتمادات المستندية"<sup>(4)</sup> .

#### ثانياً : خصائص الإئتمان المصرفي :

يتم منح الإئتمان المصرفي لمختلف المنظمات سواء أكانت كبيرة أم صغيرة ، ويزداد حجم الإئتمان كلما كان حجم المنظمة كبير والسبب في ذلك هو حاجة تلك المنظمات لتمويل مشاريعها وخططها الإنتاجية قياساً بما هو عليه في المنظمات الأصغر حجماً ، وبهذا فإن الإئتمان المصرفي يحقق عدّة مزايا للمنظمات المقترضة يمكن تمثيلها بالآتي :

- 1- الإئتمان المصرفي عملية قائمة على الإعتبار الشخصي أي قائمة على تلك الإعتبارات المتعلقة بشخص الزبون التي تدفع المصارف الى التعاقد معه ثم تمنحه الثقة وينبغي على المصرف أن يقوم بدراسة المعلومات كافة عن الزبون الطالب للإئتمان من حيث صفات سمعته والمتعلقة بسلوكه وحُسن نيته وثقته وأمانته وصدق تعامله وتنفيذه للإلتزامات المترتبة عليه وغيرها من الصفات التي تكوّن سمعة طيبة للزبون .
- 2- الإئتمان المصرفي عملية تجارية : تتصف العمليات الإئتمانية بصفة تجارية لأنها من الأعمال المصرفية التي طغت عليها الصفة التجارية ، إذ أنّ المصرف لايقوم بعملياته الإئتمانية مع الزبون من دون مقابل بل يهدف الى الربح كذلك ، فإن الإئتمان المصرفي هو عملية معاوضة متجددة أثناء مدة سريانها .
- 3- ربحية رأس المال : إن الإئتمان المصرفي وسيط للتبادل وتحويل المدخرات من شخص لآخر أي يمكن تحويل مدخرات الأفراد والقطاع الخاص والحكومي الى من يستطيع إستثمارها وإستغلالها بحيث يحقق من خلالها عوائد تفوق كلفتها<sup>(5)</sup> .
- 4- توسيع قاعدة الإنتاج : يعمل الإئتمان المصرفي على توفير رؤوس الأموال الكبيرة اللازمة التي تحتاجها منظمات الأعمال لإستعمالها في فرص إقتصادية مختلفة وكذلك



تستطيع المصارف تزويد المنظمات بالإئتمان اللازم لتطوير وتحديث عملياتها الإنتاجية والفنية والتقنية<sup>(6)</sup> .

### ثالثاً : الناتج المحلي الإجمالي (GDP) Gross Domestic Product :

ويُقصد بالناتج المحلي الإجمالي "القيم النهائية للسلع والخدمات المنتجة في إقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة"<sup>(7)</sup> ، ويتم قياسه بالأسعار الثابتة إذ تقاس القيم الحقيقية للسلع والخدمات المنتجة بعد إزالة أثر المستوى العام للأسعار (التضخم) وذلك لمعرفة الإنتاج الحقيقي للبلد ، والمقياس الآخر للناتج هو بالأسعار الجارية أو أسعار السوق وهي تقيس القيم النهائية للسلع والخدمات بسعرها الحالي في السوق أي مع تقلبات الأسعار ومن ثم فإن هذا المقياس يعد مضللاً لحجم الإنتاج الحقيقي بسبب تقديرات الأسعار ولذا فغالباً ما يلجأ الباحثون لقياس الناتج بالأسعار الثابتة<sup>(8)</sup> ، وإن للإئتمان المصرفي دوراً فعالاً في تنمية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتجارية وإن العلاقة بين الإئتمان والناتج القومي علاقة طردية لان الزيادة في منح الإئتمان وعمليات الإقراض من قبل المصارف الى الأنشطة التجارية والقطاعات الاقتصادية المختلفة يؤدي الى تحفيز الطلب الكلي نتيجةً لزيادة الحاصلة في كل من الطلبين الإستثماري والإستهلاكي ، أي إن الخدمات التي يمنحها المصرف تساعد على تنفيذ المشاريع الإنتاجية والإستثمارية مما يؤدي الى زيادة الناتج القومي ويؤثر به بشكل كبير<sup>(9)</sup> .

### رابعاً : قطاع التجارة الخارجية :

تعد التجارة الخارجية من أهم الأنشطة الدولية فهي تساهم في تزويد المستهلكين بالسلع والخدمات بواسطة التصدير والإستيراد فالدول تصدر الفائض من انتاجها الذي يمتاز بالندرة النسبية مقارنة بالدول الأخرى وتستورد ماتحتاج اليه وبناءً على ذلك تتكون العلاقات الإقتصادية بين الدول ، إذ أن العلاقات السياسية بين حكومات الدول المختلفة كلما كانت متينة كلما زادت فرصة الحصول على الإئتمان المصرفي أو القروض الخارجية ، لذا فإن حصول البلدان المتضررة على القروض تمكنها من رفع مستوى النشاط الإنتاجي<sup>(10)</sup> ، إذ أن التجارة الخارجية تحدد بالكثير من المحددات المختلفة كالناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية والإئتمان المصرفي للصادرات والواردات .

ومن المعوقات التي تتعرض لها البلدان المختلفة هي نقص التمويل اللازم للصادرات والواردات ومن الممكن تعويضه بواسطة الجهاز المصرفي الذي يقدم الإئتمان المصرفي للمصدرين والمستوردين فهو يقوم بعملية الوساطة المالية بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي والوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي بتلقي الودائع ومنح الإئتمان وتؤدي هذه العملية



الى تسهيل التصدير بتمويل المشروعات الإستثمارية الموجهة للتصدير وتوفير التمويل اللازم لإستيراد السلع الوسيطة والنهائية فللقروض الخارجية أهمية بالغة في حال إستعمالها بشكل صحيح وهذا ينعكس إيجابياً على ميزان المدفوعات<sup>(11)</sup> ، فالدول النامية التي تعاني من عدم وجود الأسواق المالية المتطورة والأنظمة المالية المتقدمة تعمل حكوماتها على تحفيز الصادرات والعمل على تمويلها أما بشكل مباشر كتقديم القروض أو ضمان القروض أو تمويل التجارة أو بشكل غير مباشر كتوفير المعلومات لمؤسسات الإقراض وفي المقابل فإن المستوردين هم أيضاً بحاجة الى توفير الأموال من أجل شراء السلع والخدمات الأجنبية لبيعها داخل حدود البلد وإن أحد معوقات التجارة الخارجية هي الموازنة بين مدفوعات التجارة الخارجية ومقبوضاتها ، فقد إستعملت بلدان كثيرة طرقاً تمويلية كثيرة لتمويل حركة الصادرات والإستيرادات للقطاع الخاص ومنها زيادة حركة الإعتماد المستندي بين المصارف المحلية والأجنبية<sup>(12)</sup> .

### المبحث الثالث : تحليل واقع الإئتمان المصرفي و الناتج المحلي الاجمالي وقطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة (2005-2021)

أولاً : تطور الإئتمان المصرفي في العراق للمدة (2005-2021) :

يلاحظ من بيانات جدول (1) إن الإئتمان المصرفي خلال المدة (2005-2008) شهد إرتفاعاً مستمراً بسبب إرتفاع حجم الإئتمان النقدي المباشر المقدم من قبل المصارف التجارية في العراق حيث بلغ (1717450) مليون دينار في عام (2005) ، وعام (2008) بلغ (4587454) مليون دينار .

كذلك شهد عام (2009) إرتفاعاً كبيراً في إجمالي الإئتمان المصرفي وبلغ (51761906) مليون دينار وذلك بسبب إرتفاع حجم الإئتمان التعهدي والبالغ (46071845) مليون دينار كما أنخفض الإئتمان المصرفي إلى (51512436) مليون دينار عام (2010) بسبب إنخفاض الإئتمان التعهدي .

ثم إرتفع الإئتمان المصرفي خلال المدة (2011-2014) حيث شهد النشاط الإقراضي للمصارف عام (2011) زيادة طفيفة في حجم الإئتمان المصرفي بلغت (59376537) مليون دينار مقارنة بعام (2014) الذي شهد توسعاً ملحوظاً في حجم الإئتمان وبلغ إجمالي الإئتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية إلى مختلف القطاعات حوالي (85030693) مليون دينار نهاية عام (2014) ، وتعد هذه الزيادة بحد ذاتها مؤشر على تزايد الطلب والعرض على الإئتمان ومن ثم زيادة توظيف الودائع في مختلف القطاعات مما يعزز من



قدرة هذه القطاعات ويضمن السيولة اللازمة لها ، ويعزى إرتفاع إجمالي الإئتمان المقدم لجميع القطاعات ولاسيما الحكومة المركزية إلى تدهور الأوضاع الأمنية وزيادة الإنفاق العسكري في الحرب ضد عصابات داعش الإرهابية وهو أعلى مقدار لإجمالي الإئتمان المصرفي خلال مدة الدراسة .

ويلاحظ إن الإئتمان المصرفي إنخفض بصورة ملحوظة مرة أخرى للمدة (2015-2018) بسبب إنخفاض حجم الإئتمان التعهدي المقدم في تلك الفترة ، حيث يلاحظ إن مقدار الإئتمان المصرفي لعام (2015) أصبح مقداره (77285834) مليون دينار في حين بلغ الإئتمان المصرفي (63823570) مليون دينار عام (2018) .

أما بعد عام (2018) فقد شهد إجمالي الإئتمان المصرفي إرتفاعاً ملحوظاً بلغ (80615681) مليون دينار لعام (2021) وجاء هذا الإرتفاع نتيجةً لإزدياد حجم الإئتمان النقدي والتعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق .

#### جدول (1) تطور الإئتمان المصرفي في العراق للمدة (2005-2021) مليون دينار

الإئتمان المصرفي (1)+(2)	الإئتمان التعهدي (2)	الإئتمان النقدي (1)	السنة
1717450	—	1717450	2005
2664898	—	2664898	2006
3459020	—	3459020	2007
4587454	—	4587454	2008
51761906	46071844	5690062	2009
51512436	39790901	11721535	2010
59376537	39032461	20344076	2011
72612873	44174185	28438688	2012
83618730	53666718	29952012	2013
85030693	50907626	34123067	2014
77285834	40533154	36752680	2015
70461730	33281607	37180123	2016
65604207	27651378	37952829	2017
63823580	25336633	38486947	2018
67322333	25269822	42052511	2019
75267062	25450156	49816906	2020
80615681	27644173	52971508	2021

المصادر :

- الأعمدة (1) و(2) / البنك المركزي العراقي / دائرة الإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، (2005-2007، ص20) ، (2008، ص24) ، (2009، ص15) ، (2010، ص30) ، (2011-2021، ص29).



### ثانيا : تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2005-2021)

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة وإن تحليل نمو الناتج وهيكله القطاعي من النقاط الأساسية لمعرفة أماكن الخلل ومعالجتها في الإقتصاد (13) .

ويبين الجدول (2) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والأسعار الجارية للمدة (2005-2021) إذ يلاحظ إن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ (103551403) مليون دينار في عام (2005) و(109389941) مليون دينار وبمعدل نمو (5.6%) عام (2006) وإستمر بالإرتفاع لغاية عام (2016) حيث بلغ (208932109) مليون دينار وبمعدل نمو (13.8%) ويعزى هذا الإرتفاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الى زيادة صادرات النفط ونمو قطاع الخدمات الحكومية ، إلا إن المقارنة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة يظهر لنا الفجوة الكبيرة بينهما مما يدل على التضخم الجامح الذي يعاني منه إقتصاد البلد آنذاك ، ثم إنخفض الناتج المحلي بالأسعار الثابتة الى (205130066) مليون دينار وبمعدل نمو سلبي (-1.8%) عام (2017) ، أما في عام (2018) فقد أرتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى (210532887) مليون دينار وبمعدل نمو (2.6%) ، وفي عام (2019) واصل الإرتفاع ليبلغ (222141229) مليون دينار وبمعدل نمو (5.5%) ، أما في عام (2020) فقد إنخفض الناتج مرة أخرى ليبلغ (196985514) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-11.3%) بسبب إنخفاض أسعار النفط نتيجة أنتشار فايروس (كوفيد 19) في العالم وتوقف مجريات الحياة الإقتصادية مما إنعكس سلباً على الإقتصاد العراقي ، وفي عام (2021) إرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ليبلغ (202468281) مليون دينار وبمعدل نمو (2.8%) نتيجة إرتفاع أسعار النفط تدريجياً في هذا العام مقارنةً بالعام السابق .

أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد بلغ (73533598) مليون دينار في عام (2005) وإستمر بالإرتفاع خلال الأعوام (2006-2008) إذ بلغ (95587954) مليون دينار في عام (2006) وبمعدل نمو (30%) وبلغ (157026061) مليون دينار في عام (2008) وبمعدل نمو (40.9%) ثم إنخفض عام (2009) ليبلغ (130643200) وبمعدل نمو (-16.8%) وعاد إلى الإرتفاع خلال الأعوام (2010-2013) ليبلغ (162064565) عام (2010) وبمعدل نمو (24.1) وبلغ (273587529) عام (2013) وبمعدل نمو



(7.6%) ، أما في الأعوام (2014-2015) فقد إنخفض ليبلغ (266332655-194680971) مليون دينار وبمعدل نمو سلبي (-2.7%،-26.9%) على التوالي ، وذلك بسبب دخول عصابات داعش الإرهابية وإحتلالها لبعض المحافظات العراقية مما أدى إلى إرباك الوضع الأمني وبالتالي إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، ثم إرتفع الناتج تدريجياً خلال الأعوام (2016-2019) ليبلغ (196924141) مليون دينار في عام (2016) وبمعدل نمو (1.2%) وبلغ (276157867) مليون دينار في عام (2019) وبمعدل نمو (2.7%) ، أما في عام (2020) فقد عاد للإخفاض مرة أخرى ليبلغ (219768798) مليون دينار وبمعدل نمو سلبي (-20.4%) بسبب تداعيات فايروس (كوفيد 19) الذي أثر بشكل سلبي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، وفي عام (2021) فقد إرتفع الناتج إرتفاعاً كبيراً إذ بلغ (301439533) مليون دينار وبمعدل نمو (37.2%) بسبب إرتفاع أسعار النفط عالمياً وإنعكاسها إيجاباً على الإقتصاد العراقي بشكل عام والناتج المحلي الإجمالي بشكل خاص .



جدول (2) تطور الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة لسنة  
الاساس(2007=100) ومعدل نموه في العراق للمدة (2005-2021) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس (100=2007) (1)	معدل نمو GDP% (2)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية GDP (3)	معدل نمو GDP% (4)
2005	103551403	-----	73533598	-----
2006	109389941	5.6	95587954	30
2007	111455813	1.9	111455813	16.6
2008	120626517	8.2	157026061	40.9
2009	124702847	3.4	130643200	-16.8
2010	132687028	6.4	162064565	24.1
2011	142700217	7.5	217327107	34.1
2012	162587533	13.9	254225490	17
2013	174990175	7.6	273587529	7.6
2014	178951406	2.3	266332655	-2.7
2015	183616252	2.6	194680971	-26.9
2016	208932109	13.8	196924141	1.2
2017	205130066	-1.8	221665709	12.6
2018	210532887	2.6	268918874	21.3
2019	222141229	5.5	276157867	2.7
2020	196985514	-11.3	219768798	-20.4
2021	202468281	2.8	301439533	37.2

المصدر :

- الأعمدة(1)و(3) // وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، وحدة الحسابات القومية، لسنوات عديدة .
- الأعمدة(2)و(4) // إستخرجتهما من قبل الباحثة من خلال المعادلة :

$$\text{معدل نمو (GDP)} = \frac{\text{GDP للسنة الحالية} - \text{GDP للسنة السابقة}}{\text{GDP للسنة السابقة}} \times 100\%$$



### ثالثاً : تطور التجارة الخارجية في العراق للمدة (2005-2021) :

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في الإقتصاد القومي وتختلف هذه الأهمية من دولة إلى أخرى والسبب هو تفاوت الدول فيما لديها من موارد وخامات وثروات طبيعية ، فضلاً عن التقدم التكنولوجي كما يؤثر قطاع التجارة الخارجية تأثيراً كبيراً في الحياة الإقتصادية ولاسيما التنمية الإقتصادية<sup>(14)</sup> .

إن نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي في المدة (2005-2021) كانت مرتفعة في عام (2005) إذ بلغت (54.3%) وهي أعلى نسبة وصلت إليها نسبة الصادرات إلى (GDP) في مدة الدراسة وإستمرت هذه النسبة في التآرجح ما بين الإرتفاع مرة والإخفاض مرة أخرى حتى وصلت هذه النسبة عام (2020) إلى (26.3%) وهي أقل نسبة للصادرات بسبب جائحة (كوفيد 19) ، أما في عام (2021) فقد إرتفعت النسبة إلى (13.3%) مقارنةً بعام (2020) .

أما نسبة الإستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (61.4%) وهي أعلى نسبة وصلت إليها الإستيرادات عام (2005) وذلك بسبب إعتقاد الإقتصاد العراقي على الإستيرادات لمواجهة الطلب المحلي ثم إستمرت هذه النسبة بالإرتفاع والإخفاض حتى بلغت (15%) عام (2021) وهي أقل نسبة وصلت إليها الإستيرادات نتيجةً لتقليل جزء منها والإعتقاد على الإنتاج المحلي .

أما بالنسبة لدرجة الإنكشاف فقد تجاوزت الحدود المسموح بها إذ بلغت (115.7%) عام (2005) وهي أعلى نسبة وصلت إليها بسبب إنفتاح الإقتصاد العراقي على الإقتصاد العالمي نتيجة إعتماده على الإستيرادات لسد حاجة الطلب المحلي وإرتفاع قطاع التجارة الخارجية حيث بلغت (85109655) مليون دينار عام (2005) وإهمال الإنتاج المحلي لاسيما الزراعة والصناعة ولا تزال هذه النسبة متذبذبة ما بين الإرتفاع والإخفاض حتى عام (2021) إذ بلغت (28.2%) وهي درجة إنكشاف مرتفعة للإقتصاد العراقي مما يؤثر سلباً على النمو الإقتصادي فكلما إرتفعت هذه النسبة إزدادت حساسية الإقتصاد للتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية بين دول العالم وهذا له تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي والنمو الإقتصادي .

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (2) ، كما تم توضيح تطور نسبة الصادرات والإستيرادات ودرجة الإنكشاف الإقتصادي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مدة الدراسة بالرسم البياني الواضح في الشكل (1) .



**جدول (3) تطور نسبة الصادرات والإستيرادات وقطاع التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005-2021) مليون دينار**

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية (1)	الصادرات (X) (2)	نسبة الصادرات إلى (GDP)% (3)	الإستيرادات (M) (4)	نسبة الإستيرادات إلى (GDP)% (5)	التجارة الخارجية T= X+M (6)	درجة الإنكشاف الإقتصادي T/GDP *100% (7)
2005	73533598	39963945	54.3	45145710	61.4	85109655	115.7
2006	95587954	48780390	51	36914707	38.6	85695097	89.7
2007	111455813	51158039	45.9	31422753	28.2	82580792	74.1
2008	157026061	79028558	50.3	48249768	30.7	127278326	81.1
2009	130643200	51473565	39.4	51326145	39.3	102799710	78.7
2010	162064565	63880713	39.4	55232658	34.1	119113371	73.5
2011	217327107	96531318	44.4	60316542	27.8	156847860	77.2
2012	254225490	113151788	44.5	73980251	29.1	187132039	73.6
2013	273587529	108514489	39.7	75910914	27.7	184425403	67.4
2014	266332655	103714534	38.9	80008354	30	183722888	69
2015	194680971	67192475	34.5	68289455	35.1	135481930	69.6
2016	196924141	55352469	28.1	52145112	26.5	107497581	54.6
2017	221665709	75180282	33.9	57333501	25.9	132513783	59.8
2018	268918874	109726005	40.8	67227432	25	176953437	65.8
2019	276157867	105083227	38.1	85437915	30.9	190521142	69
2020	219768798	57786986	26.3	59417100	27	117204086	53.3
2021	301439533	39963945	13.3	45145710	15	165794680	55

المصدر :

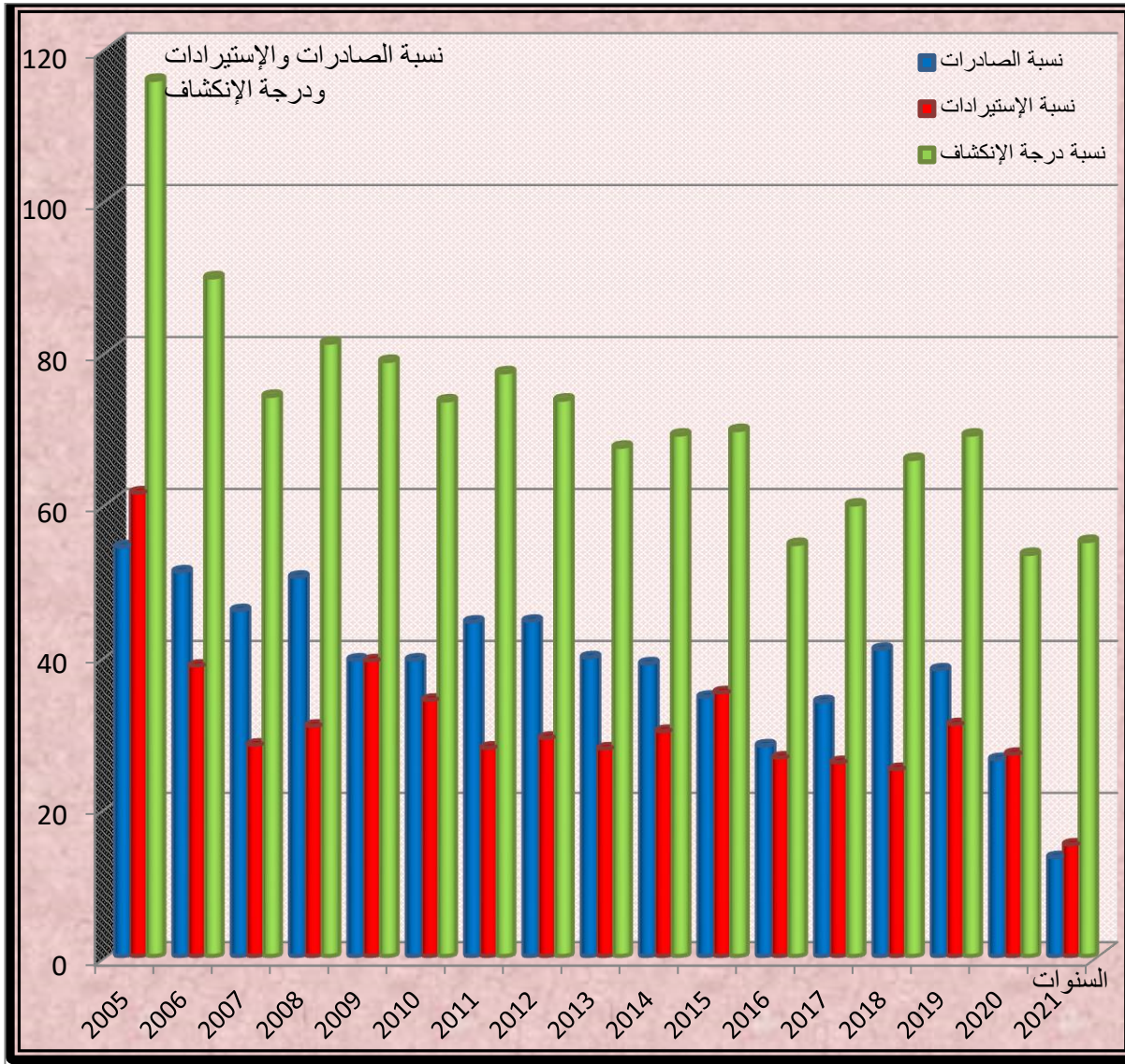
- الأعمدة (1) و(2) و(4) و(5) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، وحدة الحسابات القومية، لسنوات عديدة.
- العمود (3) // إستخرجته الباحثة من خلال المعادلة :  

$$\text{نسبة الصادرات إلى (GDP)} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{GDP}} \times 100\%$$
- العمود (5) // إستخرجته الباحثة من خلال المعادلة :  

$$\text{نسبة الإستيرادات إلى GDP} = \frac{\text{قيمة الإستيرادات}}{\text{GDP}} \times 100\%$$
- العمود (6) // إستخرجته الباحثة من خلال المعادلة :  

$$\text{التجارة الخارجية} = \text{الصادرات} + \text{الإستيرادات}$$
- العمود (7) // إستخرجته الباحثة من خلال المعادلة :  

$$\text{درجة الإنكشاف الإقتصادي} = \frac{\text{التجارة الخارجية}}{\text{GDP}} \times 100\%$$



شكل (1) تطور نسبة الصادرات والإستيرادات ودرجة الانكشاف الاقتصادي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2021-2005)

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات جدول (3) بإستخدام برنامج (Excel)



### ثالثاً : أثر الإئتمان المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2021-2005)

جدول (4) معدل نمو الإئتمان المصرفي والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2021-2005)

السنة	معدل نمو BC% (1)	معدل نمو GDP (2)%	معدل نمو ET (3)%
2005	-----	-----	-----
2006	55.2	30	0.7
2007	29.8	16.6	-3.6
2008	32.6	40.9	54.1
2009	102.8	-16.8	-19.2
2010	-0.5	24.1	15.9
2011	15.3	34.1	31.7
2012	22.3	17	19.3
2013	15.2	7.6	-1.4
2014	1.7	-2.7	-0.4
2015	-9.1	-26.9	-26.3
2016	-8.8	1.2	-20.7
2017	-6.9	12.6	23.3
2018	-2.7	21.3	33.5
2019	5.5	2.7	7.7
2020	11.8	-20.4	-38.5
2021	7.1	37.2	41.5

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجداول (3-1) .

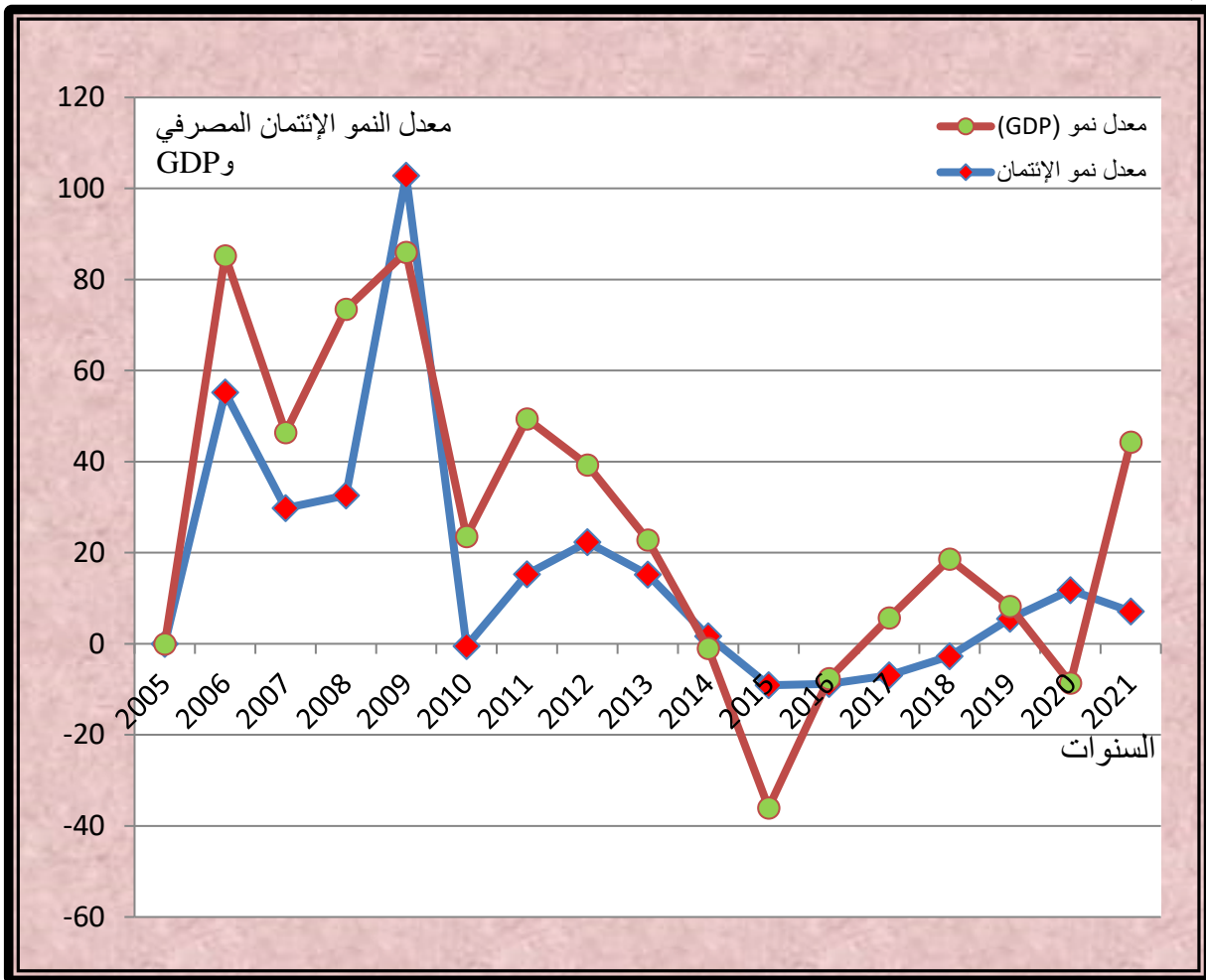
#### 1- معدل نمو الإئتمان المصرفي (BC) ومعدل الناتج المحلي الاجمالي (GDP) :

يلاحظ من بيانات الجدول (4) ومن خلال العمود (1) و(2) بأنه لا يوجد تأثير للإئتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي وهو مخالف للنظرية الإقتصادية . فمثلاً يلاحظ أن معدل نمو الإئتمان لعام (2006) بلغ (55.2%) ومعدل نمو (GDP) (30%) بينما في عام (2009) بلغ معدل نمو الإئتمان (102.8%) في حين بلغ معدل نمو (GDP) - (16.8%) ، كما يلاحظ في عام (2010) إن معدل نمو الإئتمان (-0.5%) في حين إن معدل نمو (GDP) كان مقداره (24.1%) . وفي عام (2015) يلاحظ إن معدل نمو الإئتمان المصرفي كانت قيمته (-9.1%) ومعدل نمو (GDP) قيمته (-26.9%) . وكذلك يلاحظ في



عام (2020) إن معدل نمو الائتمان المصرفي كان مقداره (11.8%) ومعدل نمو (GDP) كان مقداره (-20.4%) ، وفي عام (2021) بلغ معدل نمو الائتمان (7.1%) و معدل نمو (GDP) (37.2%) بسبب مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان المصرفي .

مما سبق يتضح إن العلاقة في بعض السنوات تكون طردية وفي سنوات أخرى تكون عكسية وبالتالي لا يمكن الإستنتاج بأن للإئتمان المصرفي أثر على الناتج المحلي الإجمالي ، والشكل (2) يبين العلاقة بين معدل نمو الائتمان المصرفي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مدة الدراسة .



شكل (2) معدل نمو الائتمان المصرفي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2021-2005)

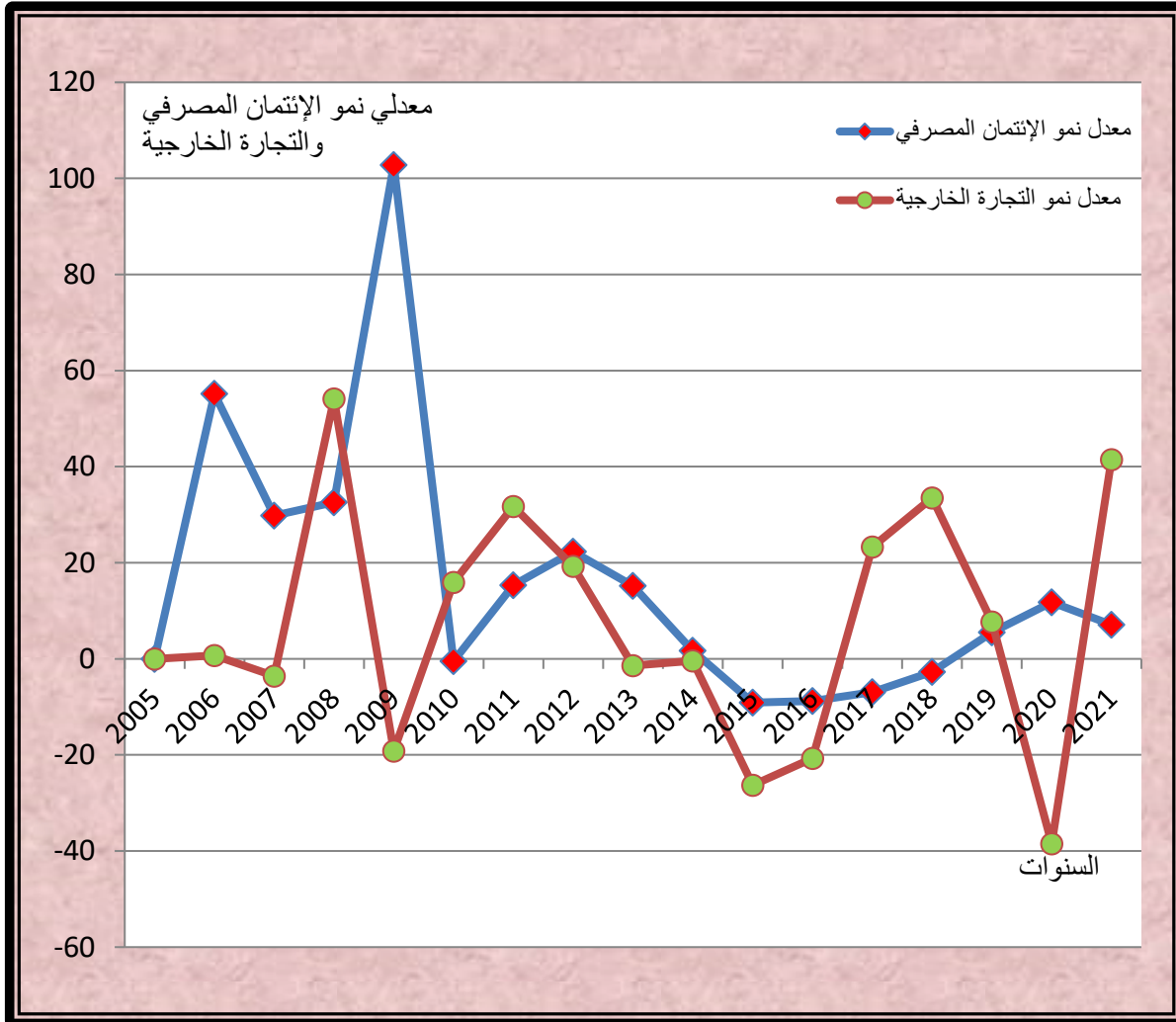
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات جدول (4) العمود (1) و(2) بإستخدام برنامج (Excel)



## 2- معدل نمو الائتمان المصرفي (BC) والتجارة الخارجية (ET) :

يلاحظ من بيانات الجدول (4) ومن خلال العمود (1) و(3) بأنه لا يوجد تأثير للائتمان المصرفي على التجارة الخارجية وهو مخالف للنظرية الاقتصادية . فمثلاً يلاحظ أن معدل نمو الائتمان لعام (2006) بلغ (55.2%) ومعدل نمو (ET) (0.7%) ، بينما في عام (2007) بلغ معدل نمو الائتمان (29.8%) في حين بلغ معدل نمو (ET) (-3.6%) ، كما يلاحظ في عام (2009) يلاحظ إن معدل نمو الائتمان (102.8%) ومعدل نمو (ET) (-) (19.2) ، وفي عام (2010) يلاحظ إن معدل نمو الائتمان المصرفي كانت قيمته (-0.5%) ومعدل نمو (ET) قيمته (15.9%) ، بينما في عام (2013) بلغ معدل نمو الائتمان (15.2%) في حين بلغ معدل نمو (ET) (-1.4%) ، كما يلاحظ في عام (2014) إن معدل نمو الائتمان (1.7%) في حين بلغ معدل نمو (ET) (-0.4%) ، وفي عام (2015) يلاحظ إن معدل نمو الائتمان المصرفي كانت قيمته (-9.1%) ومعدل نمو (ET) (-26.3%) ، بينما في عام (2017) بلغ معدل نمو الائتمان (-6.9%) في حين معدل نمو (ET) كان مقداره (23.3%) ، وفي عام (2018) يلاحظ إن معدل نمو الائتمان المصرفي (-2.7%) في حين بلغ معدل نمو (ET) (33.5%) ، كما يلاحظ في عام (2020) إن معدل نمو الائتمان المصرفي (11.8%) في حين بلغ معدل نمو (ET) (-38.5%) ، ويلاحظ إن معدل نمو الائتمان في عام (2021) بلغ (7.1%) ومعدل نمو (ET) (41.5%) .

مما سبق يتضح إن العلاقة في بعض السنوات تكون طردية وفي سنوات أخرى تكون عكسية وبالتالي لا يمكن الإستنتاج بأن للائتمان المصرفي أثر على التجارة الخارجية ، والشكل (3) يبين العلاقة بين معدل نمو الائتمان المصرفي ومعدل نمو التجارة الخارجية في مدة الدراسة .



شكل (3) معدلي نمو الائتمان المصرفي والتجارة الخارجية في العراق للمدة (2021-2005)

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات جدول (4) العمود (1) و(3) باستخدام برنامج (Excel)

### الاستنتاجات :

1- ان الائتمان المصرفي يعكس درجة التقدم المالي للبلاد بصورة عامة والتطور المصرفي بصورة خاصة ، من حيث حجم القروض المعروضة وعملية توزيع تلك القروض بحيث تشمل جميع شرائح المجتمع والقطاعات الاقتصادية المختلفة .

2- فعالية الدور الذي يقدمه الائتمان المصرفي في تنمية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتجارية ، وان العلاقة بين الائتمان المصرفي والنتائج المحلي الاجمالي علاقة طردية ،



- فالزيادة في منح الائتمان المصرفي وعمليات الاقراض من قبل المصارف الى الانشطة و القطاعات الاقتصادية المختلفة تؤدي الى تحفيز الطلب الاستثماري وبالتالي يؤدي الى زيادة (GDP) بشكل كبير .
- 3- بلغ اعلى معدل لنمو الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث (102.8%) في عام (2009) .
- 4- بلغ اعلى معدل لنمو الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث في سنة (2008) مايقارب (40.9%) .
- 5- بلغ اعلى معدل لنمو قطاع التجارة الخارجية خلال مدة البحث في سنة (2008) مايقارب (54.1%) .

### التوصيات :

- 1- اتحاد جهود البنك المركزي والمصارف التجارية التابعة له في العراق معا لايجاد مناخ مناسب للائتمان المصرفي من خلال التعامل بمسؤولية مع جميع العوامل المؤثرة في الائتمان من جهة العرض والطلب والتوافق بين السياسة المالية والنقدية وعدم الاختلاف في اهداف كل منهما من خلال اتباع سياسة مالية تؤدي الى عرض مناسب للمدخرات وتوفير طلب مناسب للاستثمار .
- 2- التقليل من الائتمان المصرفي المقدم لبعض القطاعات الاقتصادية الغير ناجحة وذات الجدوى الاقتصادية الغير جيدة مما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية داخل البلد .
- 3- ضرورة العمل بنظام مصرفي انتاجي اكثر مما هو استهلاكي اي ان الائتمان المصرفي المقدم يجب ان يتوجه نحو انتاج السلع والخدمات التي تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي .
- 4- يجب ان يكون للسياسة النقدية دورا كبيرا في توفير مستلزمات الحركة التنموية في العراق بل على العكس يجب ان يكون للسياسة النقدية دورا فاعلا في دعم عملية النمو الاقتصادي خصوصا في الجانب الحقيقي غير النفطي الامر الذي سيجعل التنمية الاقتصادية حقيقة راسخة داخل الاقتصاد الوطني .
- 5- ضرورة قيام البنك المركزي بتشريع قوانين خاصة بتوجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات الاقتصادية الانتاجية ، اذ أصبحت الحاجة ملحة الى ان تراعي السياسة



الائتمانية للمصارف ضرورة الربط بين مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي  
الاجمالي والقرار الائتماني والتركيز على ضرورة توزيع الائتمان المصرفي بصورة عادلة

### المصادر:

- (1) علي سعد محمود ، البنوك ومحافظ الإستثمار (مدخل دعم إتخاذ القرار) ، دار التعليم الجامعي للنشر ، 2012 ، الإسكندرية ، ص30 .
- (2) محمد داوود عثمان ، إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره ، دار الفكر للنشر ، ط1 ، 2013 ، المملكة الأردنية الهاشمية - عمان ، ص25 .
- (3) T.N.Hajela ,” Money Banking And International Trada ( Published By” , Ane Books PVT-LTD Eighth Edition , 2009 , P:246
- (4) فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري ، إدارة البنوك (مدخل كمي وإستراتيجي معاصر) ، دار وائل للنشر ، 2000 ، الأردن - عمان ، ص123 .
- (5) زياد نجم عبد السوداني ، "أثر التحليل الإئتماني على أداء المصارف التجارية" دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار ، 2015 ، جامعة دجلة - مجلة الإدارة والإقتصاد ، العدد 130 ، ص199-200 .
- (6) زياد نجم عبد ، الإئتمان المصرفي وأهم النسب ذات العلاقة بمنحه - دراسة تحليلية للشركة المتقدمة للبتروكيمياويات ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، مجلد 7 ، العدد 19 ، 2012 ، السعودية ، ص305 .
- (7) خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن- عمان ، 2006 ، ص107 .
- (8) سامر عبد الهادي وآخرون ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن- عمان ، ط1 ، 2013 ، ص65 .
- (9) Mansoor Maitah And Etal , “Previous source” , P.114 .



- (10) عبد المطلب عبد الحميد ، إقتصاديات المالية العامة ، مصدر سابق ، 2005 ، ص309 .
- (11) عزازي فردة ، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة إقتصادية قياسية (1970-2006) ، مجلة الأبحاث الإقتصادية ، جامعة سعد ، حلب-البليدة ، العدد 4 ، 2010 ، ص42 ،
- (12) خالد بن حمد بن عبد الله القدير ، تأثير الإئتمان لتمويل الواردات في المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، العدد 2 ، 2005 ، ص208 .
- (13) فارس كرم بريهي ، الإقتصاد العراقي (فرص وتحديات) دراسة تحليلية لمؤشرات التنمية الإقتصادية والبشرية ، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد جامعة بغداد ، 2010 ، ص23 .
- (14) سيف سعد محسن علوان ، إتجاهات الإنفاق العام وآثاره على التنمية الإقتصادية في العراق دراسة تحليلية للمدة (2003-2019) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2021 ، ص70 .